سبل العيش في ظل النزاع

دراسة حالة سورية

اجتماع الأمن الغذائي والمائي وسبل تحقيق التنمية المستدامة

28- 2019/11/29

الباحث: المهندس الزراعي محمد حسان قطنا مستشار في القطاع الزراعي والتنمية الريفية والمجتمعية

الزراعة في سورية:

- الأراضي القابلة للزراعة من 33% من المساحة الكلية.
- مساحة البادية 44% من المساحة وتستثمر مراعي طبيعية.
- مساحة الغابات 3% من المساحة الاجمالية.
- يتم زراعة 4.7/مليون هكتار لإنتاج 15/مليون طن وتراجعت خلال الحرب الى 4.2/مليون هكتار وإنتاج 9.5/مليون طن.
- يتم تربية 21.5/مليون رأس من المواشي تنتج 2.5/مليون طن وتراجعت خلال الحرب الى 14.5/مليون رأس وإنتاج 2/م طن .

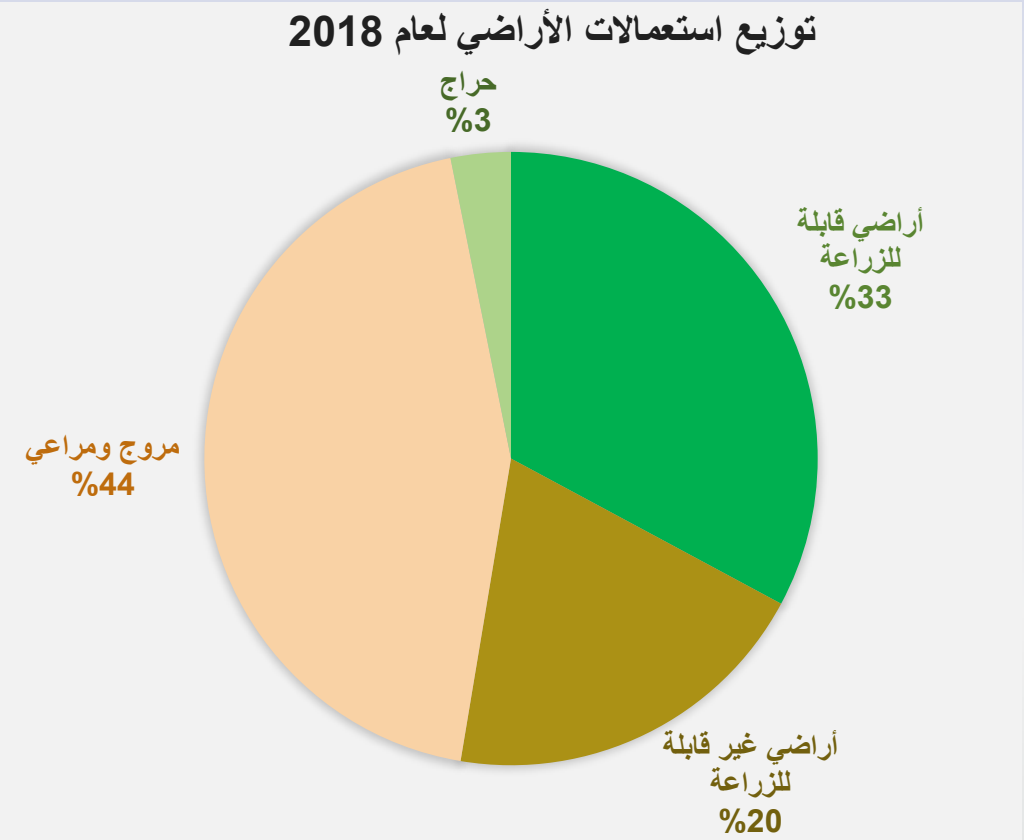

- 70% من المساحات المستثمرة بعل/تعتمد على الأمطار، و90% من المساحة المزروعة بعل يقل معدل الأمطار فيها عن 300 ملم وهو الحد الأدنى اللازم لتمكين النبات من اكمال دورة حياته.

دور القطاع الزراعي في الاقتصاد الوطني:

- الزراعة مولدة للدخل كونها تساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من مساهمتها في الإنتاج والمستلزمات.
- التطور الإيجابي المستمر لنسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الصافي عدا سنوات الحرب.
- يؤمن حاجة السكان من الغذاء والصناعة من المواد الأولية الازمة للتصنيع وحاجة التجارة من المنتجات للتصديرية.
- أصبح يستقطب 10 الى 15% من القوة العاملة.
- هو مصدر الدخل الرئيسي للسكان في المناطق الريفية.
- يساهم من خلال تنشيطه لسلاسل القيمة بتأمين مطارح ضريبية للمالية العامة تساعد على استدامتها.

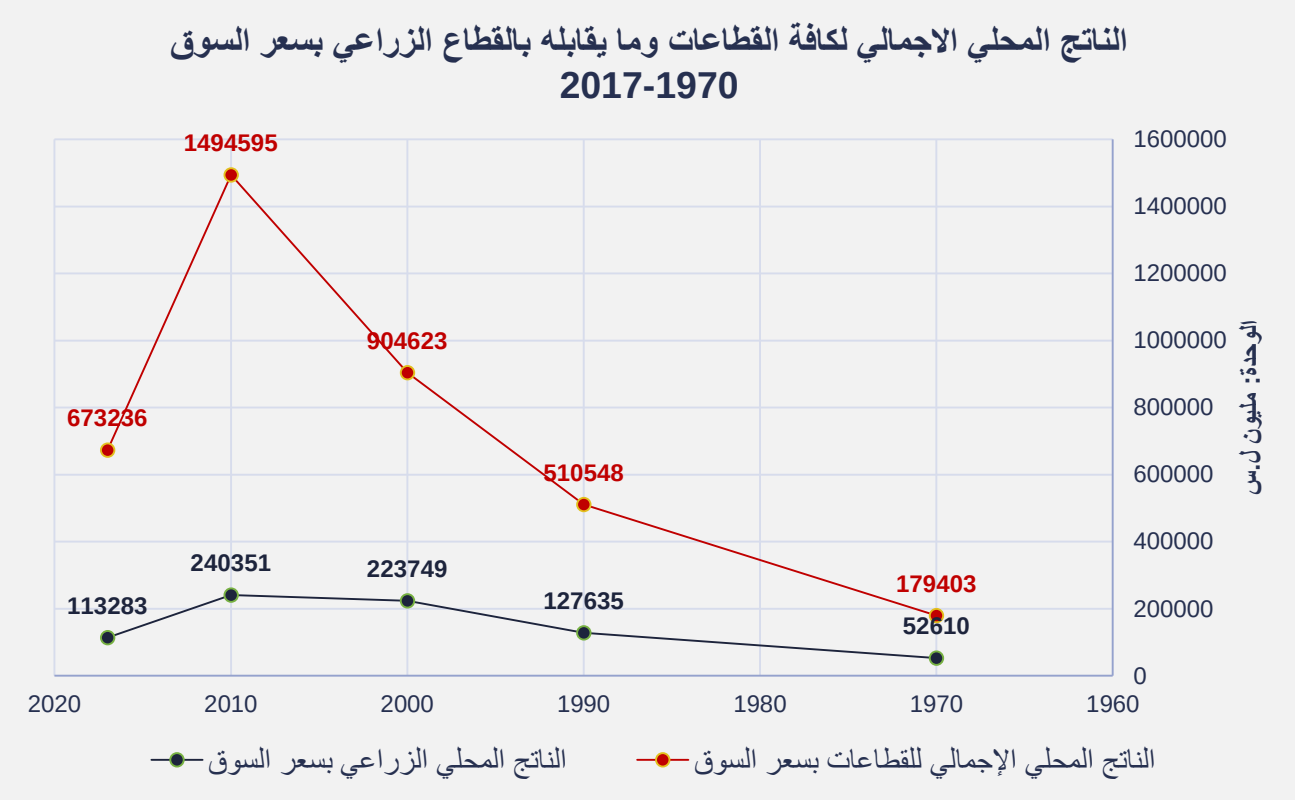

تطور نسبة الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق للقطاع الزراعي 2017-1970:

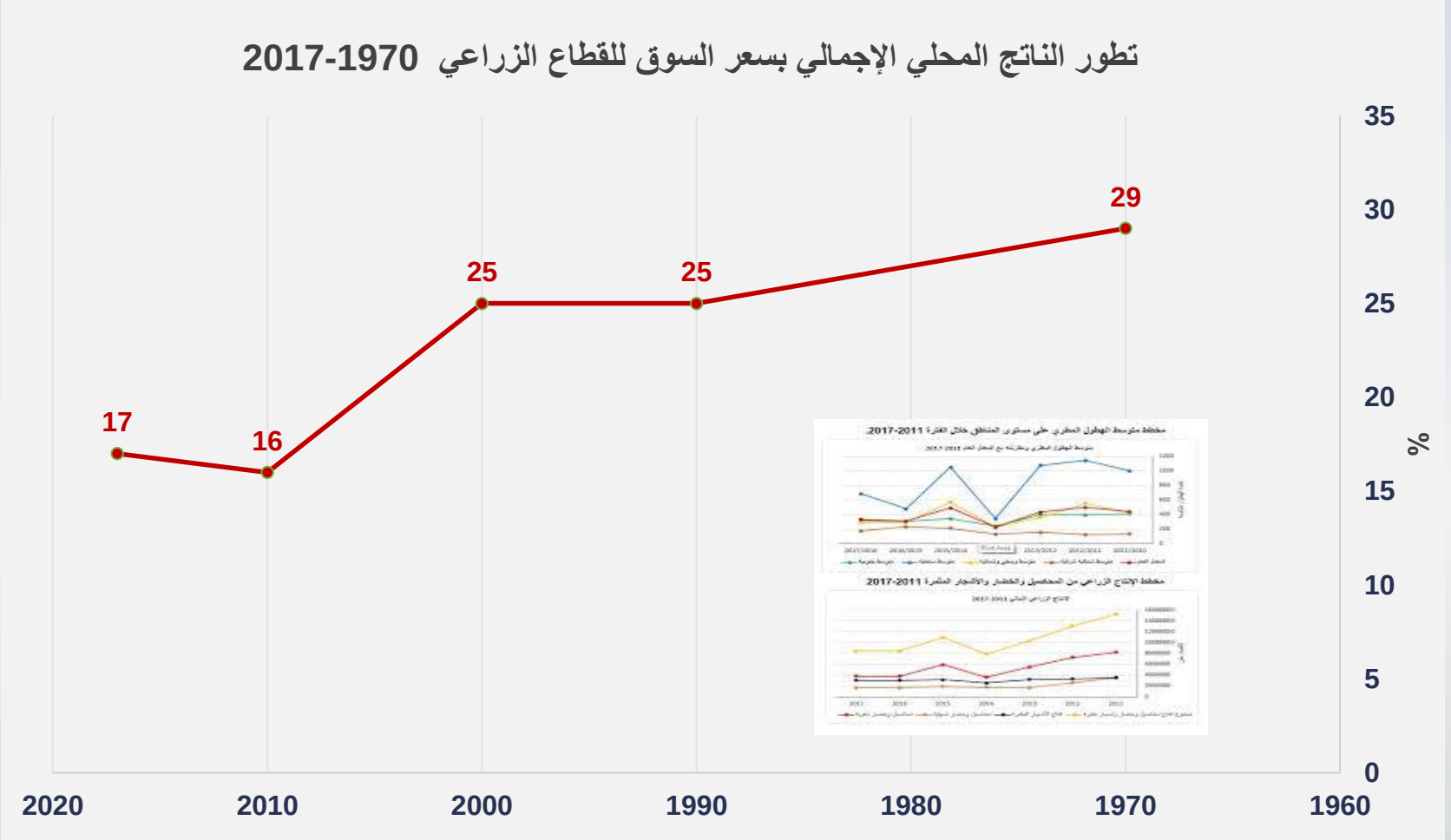

الزراعة في سورية خلال فترة الحرب 2011-2018:

- تضرر الأراضي الزراعية والاستثمارات الزراعية في المناطق التي شهدت معارك ميدانية.
- تضرر الموارد المائية (مشاريع استصلاح الأراض، آبار، شبكات ري، وسائل استثمار)، تراجع نوعية المياه، صعوبة الوصول والحصول وهدر.
- تدمير البنية التحتية والمرافق العامة والخاصة الزراعية والآلات والأدوات الزراعية.
- تدمير وتضرر البنية التحتية المدنية التي تخدم الزراعة والسكان الريفيين اللذين يمارسون النشاط الزراعي.
- ارتفاع حاد في تكاليف الإنتاج الزراعي ضمن كافة مراحل سلاسل الإنتاج والتسويق وارتفاع نسبة الفاقد الزراعي.
- ارتفاع تكاليف معيشة السكان في المناطق الريفية للصوبات التي واجهت التبادل السلعي بين الريف والمدينة مروراً بالمناطق غير الآمنة.
- الأثر السلبي على الاستثمار الزراعي نتيجة الهجرة والنزوح وإعادة تموضع السكان وخاصة من الفلاحين والفنيين.

الزراعة في سورية خلال فترة الحرب 2011-2018:

- الاعتماد على دول الجوار في التبادل التجاري، والاتجاه نحو الزراعات التصديرية على حساب توفير الغذاء المحلي.
- تشوه الأسواق والعلاقات الاقتصادية بين المناطق.
- تباين دور الجمعيات الفلاحية التعاونية الزراعية/القطاع التعاوني الزراعي في استمرارها بالنشاط الزراعي ودعم الاقتصاد.
- استخدام السلع الزراعية سلاح وأداة حرب من كافة الأطراف المتصارعة والمشاركة والوسيطة.
- العقوبات المفروضة على سورية من المجتمع الدولي منذ فترة ما قبل الحرب وتعظيمها خلالها واثرها المباشر على الزراعة والاقتصاد.
- عدم تمكن الحكومة من الوصول او تحقيق العدالة في توفير الخدمات المساعدة أو الدعم أو التعويض عن الأضرار المناخية أو في نفيذ مشاريع التدخل والإنقاذ للفئات المتضررة لتحسين سبل العيش.
- خسارة كافة أنواع وأشكال الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتراثية، وخسارة بعض الأصول الوراثية النباتية والحيوانية.

اثر الحرب على القطاع الزراعي:

مخطط ميزان استعمالات الأراضي 2010-2018:

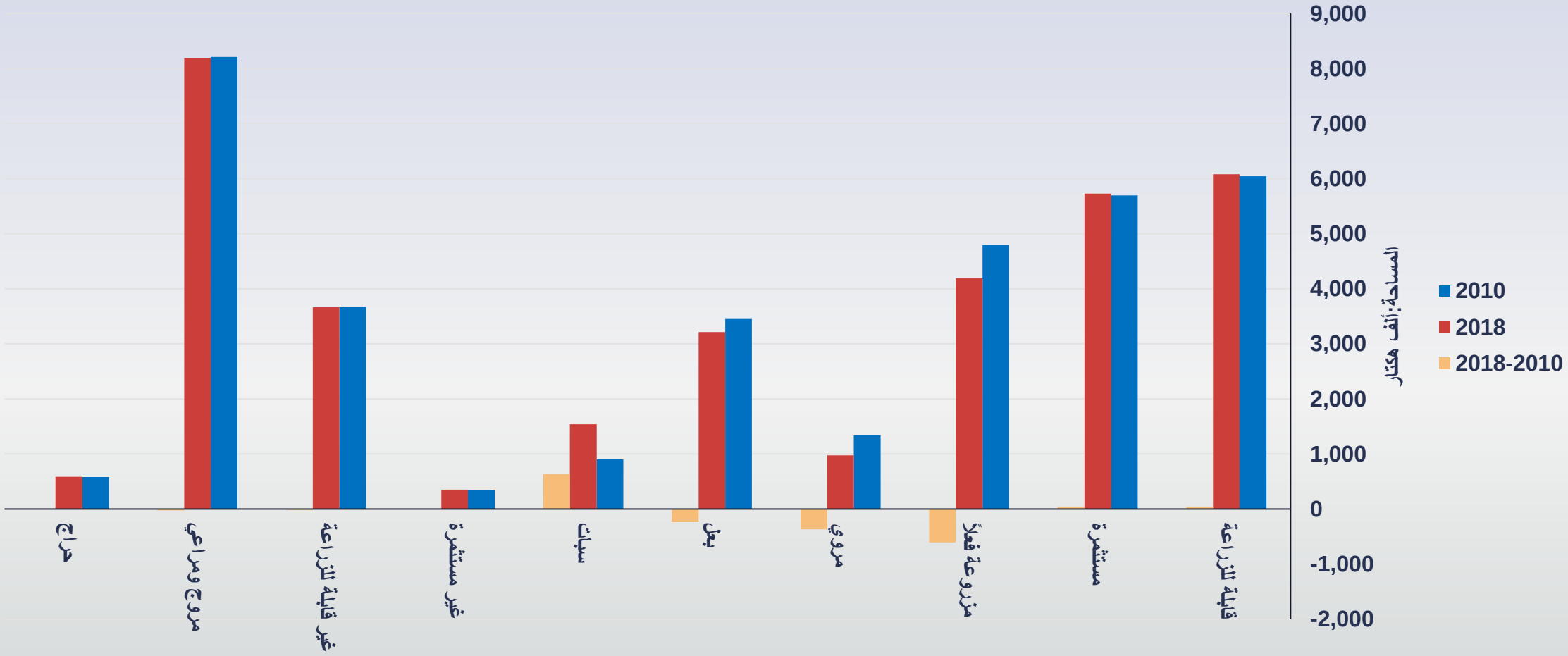

تطور الإنتاج الزراعي 2010-2018:

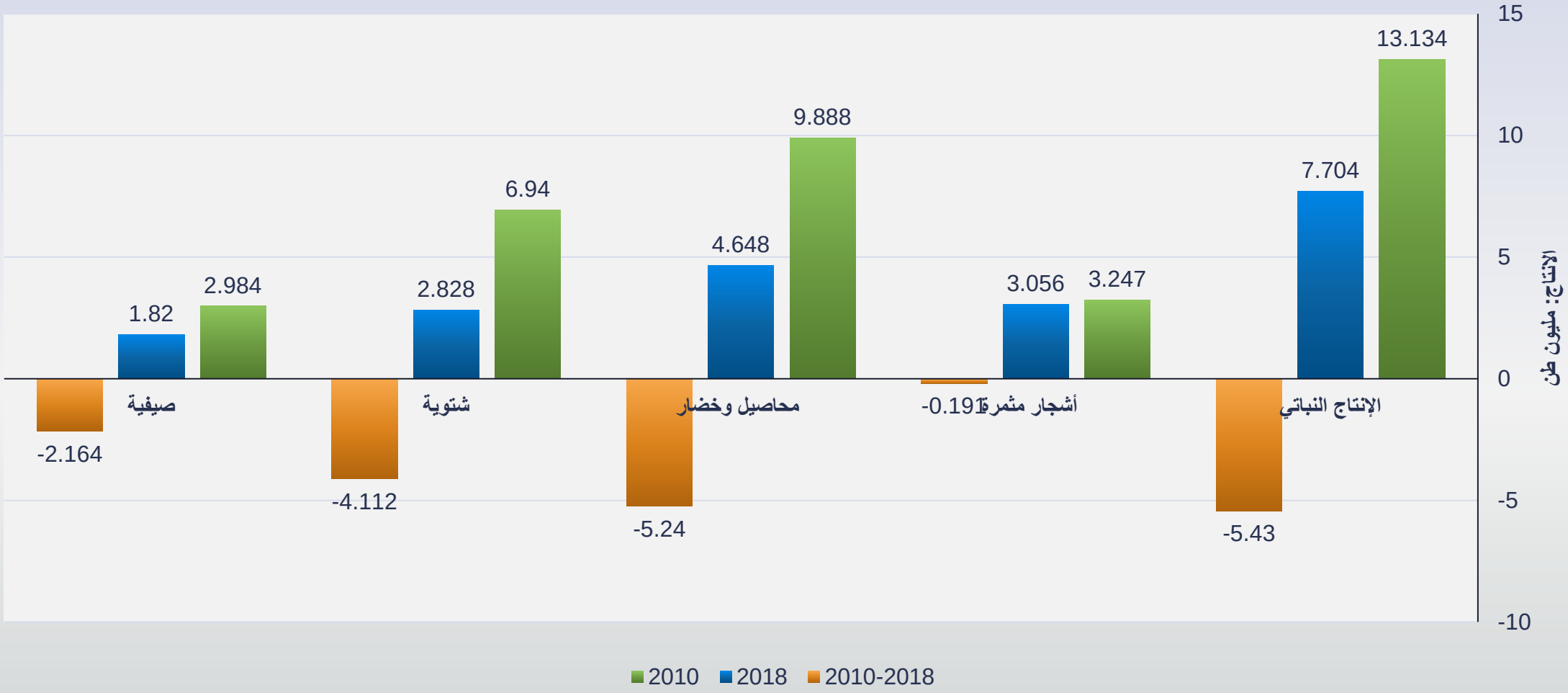

تطور عدد الثروة الحيوانية:

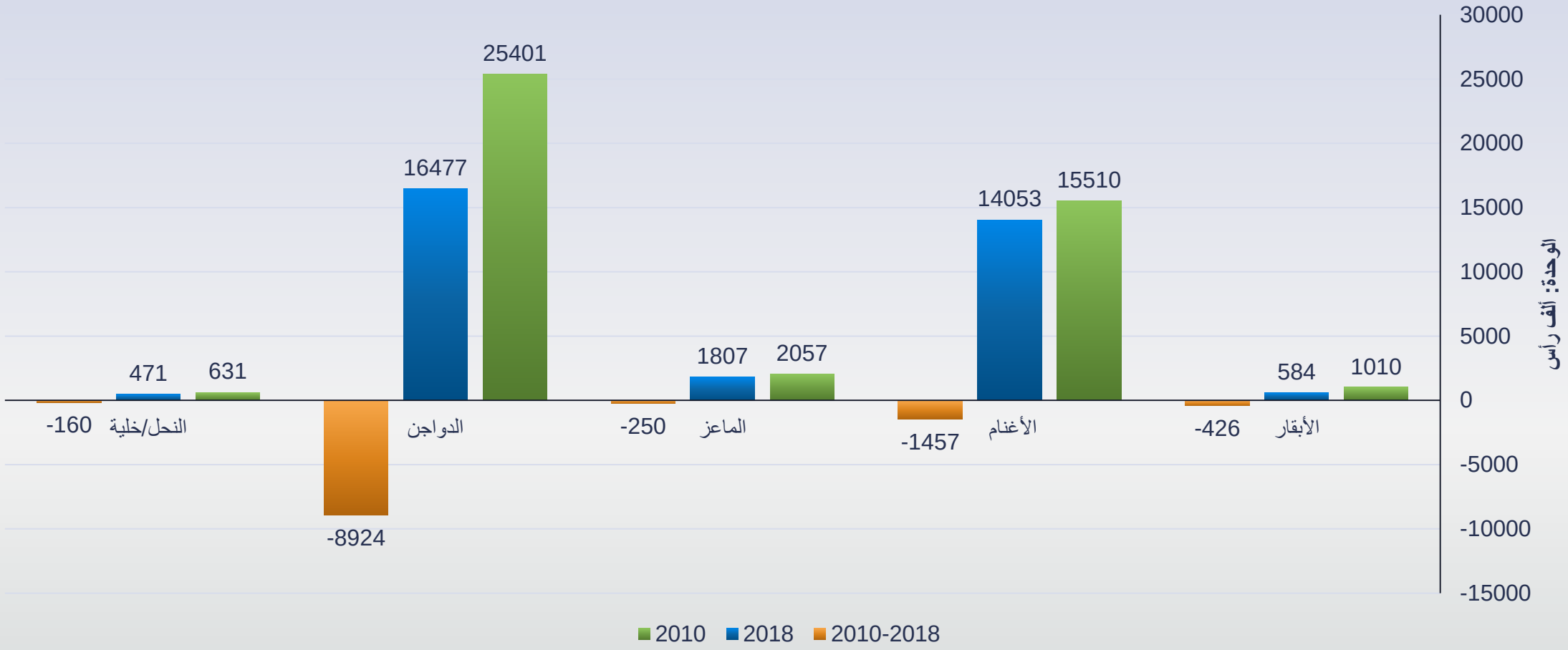

تطور انتاج الثروة الحيوانية:

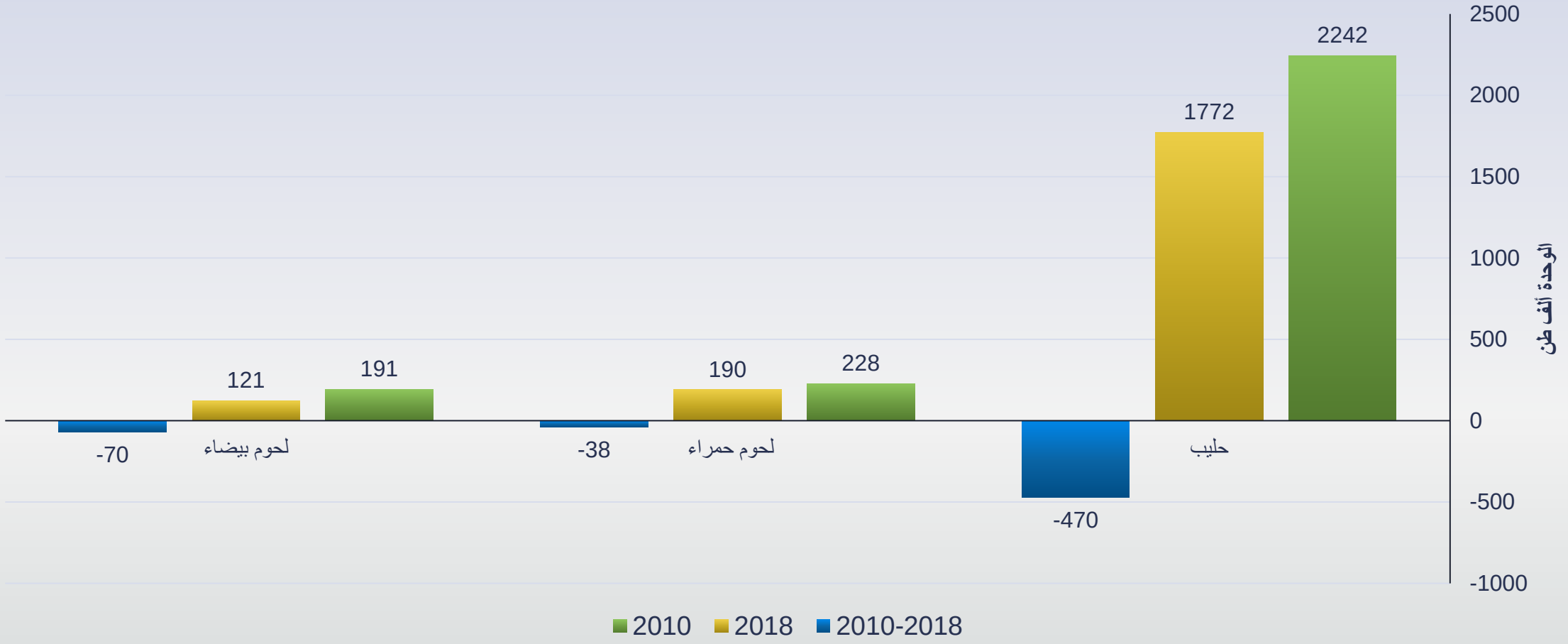

الموارد المائية في سورية:

- متوسط الموارد المائية السطحية والجوفية 15/مليار م3 سنة، ولكن المستخدم الفعلي 18/مليار م3 سنوياً بعجز 3/مليار م3 سنة.
- المستخدم 89% زراعة، تراجعت المساحة المروية من 1.34/مليون هكتار عام 2010 الى 973.6/ألف هكتار.

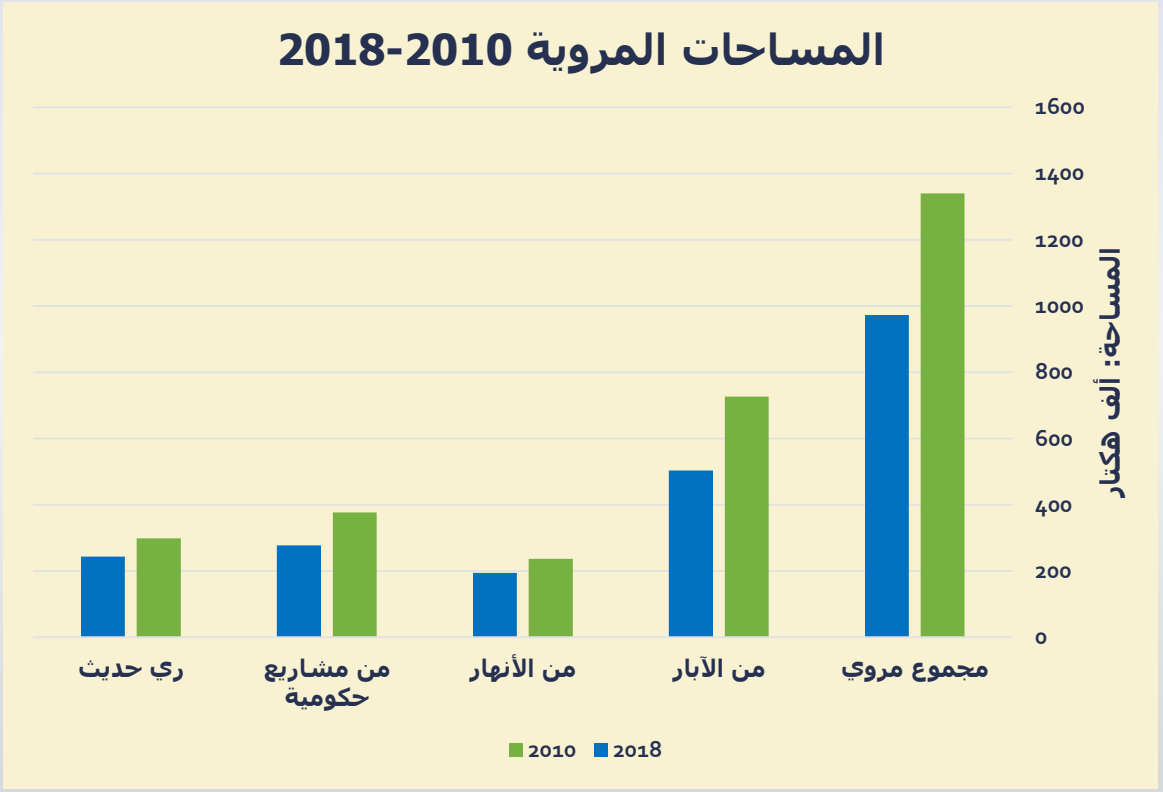

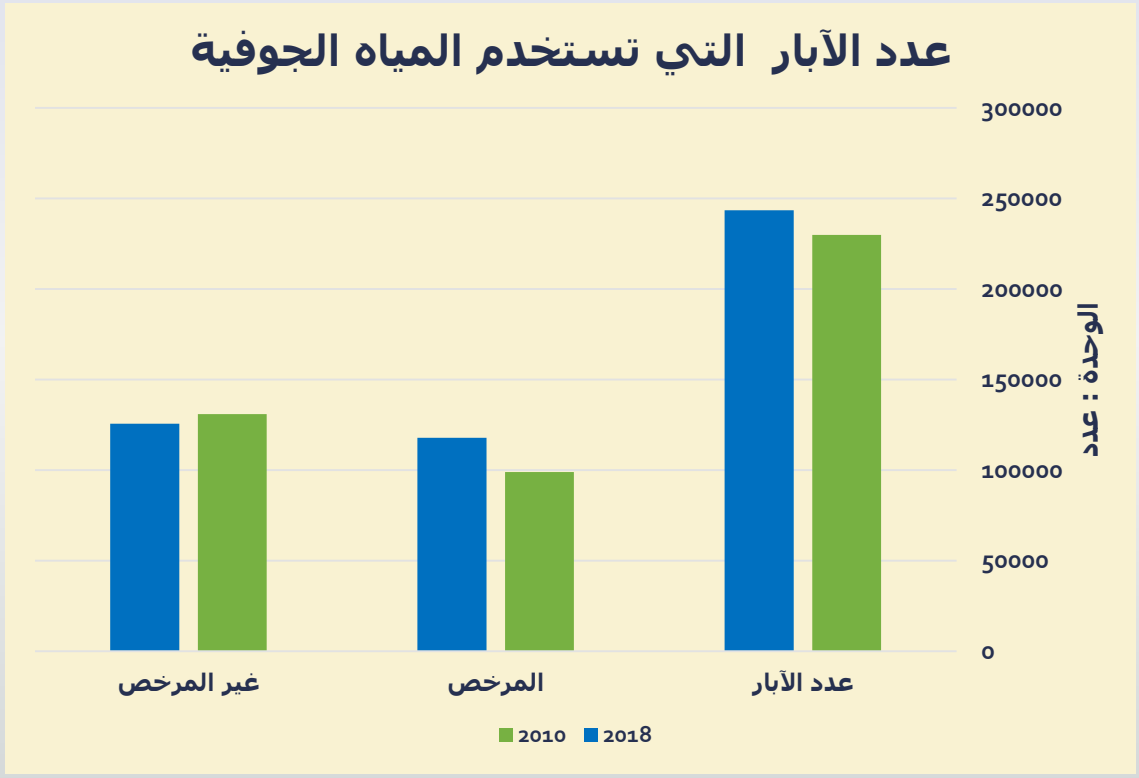

التضخم السنوي لشهر كانون الثاني 2019/سنة الأساس (2010=100):

التصنيف الدولي	السلع والخدمات ومجوعتها الفرعية والرئيسية	كانون ثاني 2019
	جميع السلع	826
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	1006.3
2	المشروبات الكحولية والتبغ	1225
3	الملابس والأحذية	921.9
4	السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى	469.9
5	التجهيزات والمعدات المنزلية واعمال الصيانة المنزلية	986.7
6	الصحة	737
7	النقل	861.2
8	الاتصالات	305.3
9	الترويح والثقافة	1118.7
10	التعليم	522.5
11	المطاعم والفنادق	1844.3
12	سلع وخدمات متنوعة	930.5
13	الترويح والثقافة غير الربحية	461.8

التطور التاريخي للأمن الغذائي والمائي في سورية الفترة 1970-1995:

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني.

سياسات

- إقامة السدود وشبكات الري الحكومية واستصلاح الأراضي في زمامها
- استصلاح الأراضي الصخرية لزراعتها بالأشجار المثمرة والمحاصيل.
- قوانين وتشريعات تنظيم الإنتاج الزراعي وإدارة الموارد المائية.
- ادخال المكننة الزراعية وتطوير وسائل الإنتاج.
- تأسيس التعاونيات الزراعية وتنظيم عملها ودعمها.
- دعم القطاع الزراعي بأشكال مختلفة ومتعددة/مستلزمات انتاج زراعي ،خدمات مساعدة/بحوث ارشاد تسويق تمويل، بنى تحتية، خدمات.

نقاط قوة

- تحقيق الاكتفاء الذاتي من كافة المنتجات الزراعية عدا السكر والسمنة والزيوت النباتية، قمح 110%، عدس 240%، حمص 126%، خيوط قطن 258%.
- توفير حاجة السكان والصناعة والتصدير من المنتجات الزراعية.

نقاط ضعف

- تدهور بعض الأراضي وتراجع الخصوبة وانتشار الآفات.
- استنزاف موارد مائية، تراجع نوعية المياه، انخفاض كفاءة ري.
- عدم تطور آليات السوق مع زيادة الإنتاج الزراعي، وعدم تمكين معايير الجودة.

التطور التاريخي للأمن الغذائي والمائي في سورية الفترة 1996-2009:

- تحقيق الأمن الغذائي.

- تطبيق الأهداف الإنمائية الألفية 2000-2015

سياسات

- الاستمرار بالبرامج المطبقة سابقاً.
- تنفيذ مشاريع التنمية الريفية المتكاملة.
- تطبيق برامج الإدارة الرشيدة للموارد الأرضية وتطبيق أنظمة الري الحديث.
- تطبيق برنامج مواجهة التغيرات المناخية.
- تطوير أنظمة الإنتاج وأنظمة الدعم الزراعي
- تطوير برامج تمكين المرأة الريفية.

نقاط قوة

- تحقيق النمو الرأسي بالإنتاج والإنتاجية.
- تحقيق مخزون استراتيجي من المنتجات.
- زيادة المنتجات الزراعية المصدرة.
- تحسن المستوى المعيشي لسكان الريف.
- زيادة مساهمة المرأة الريفية بالانتاج.
- رفع كفاءة استثمار موارد مائية.
- تطوير الثروة الحيوانية.

نقاط ضعف

- ضعف سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية.
- تذبذب الإنتاج الزراعي بين سنة وأخرى نتيجة تأثره في التغيرات المناخية.
- استمرار زيادة العجز المائي.
- فشل الربط بين الإنتاج والتسويق، وعدم تطبيق معايير الجودة ومطابقة المواصفة.
- أثر التغيرات العالمية على الاقتصاد.

التطور التاريخي للأمن الغذائي والمائي في سورية الفترة 2010-2018:

- استمرار تطبيق برنامج الأمن الغذائي.
- استمرار تطبيق الأهداف الإنمائية الألفية 2000-2015.
- تطبيق برنامج الأمن المائي.
- تطبيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة 2016-2030.

سياسات

- تعديل السياسات الزراعية لتجاوز أثر الحرب.
- دعم الجمعيات التعاونية ومؤسسات القطاع العام الزراعي لتوفير مستلزمات الإنتاج والمنتجات.
- دعم أسعار شراء المحاصيل الاستراتيجية.
- دعم المشاريع الصغيرة والمرأة الريفية وزراعة الحدائق المنزلية والزراعات الأسرية.
- توفير منح إنتاجية لصغار المنتجين الزراعيين.

نقاط قوة

- استمرار 60-70% من الفلاحين بالاستثمار.
- توفير حاجة السكان من الغذاء.
- استثمار قوى المرأة الريفية في الزراعة والتصنيع الزراعي.
- نشر تقنيات الري الحديث والطاقات المتجددة.
- عدم الاضطرار إلا لاستيراد مادة القمح.
- لعب القطاع التعاوني دور ريادي.

نقاط ضعف

- تراجع انتاج وانتاجية المحاصيل الاستراتيجية.
- تراجع مؤشرات الأمن الغذائي.
- تراجع معايير الجودة والتنافسية.
- عدم القدرة على قياس المؤشرات.
- أثر الحرب والعقوبات الاقتصادية على القطاع.

رصد حالة الأمن الغذائي:

- أشارت بيانات مسح الأمن الغذائي 2010 وعام 2015 وعام 2018 المنفذة من المكتب المركزي للإحصاء الى:

البيان	2010	2015	2017
سكان فاقدين لأمنهم الغذائي	%3	%33.4	%28.7
سكان معرضون لفقد الأمن الغذائي	%2	%51.6	%38.1
سكان يتمتعون بالأمن الغذائي	%95	%15.6	%33.2
ملاحظة	-	- ارتفعت نسبة الآمنين غذائياً في محافظات دمشق، اللاذقية السويداء حمص. - ارتفعت نسبة غير الآمنين غذائياً في محافظات الحسكة، حلب، حماه، القنيطرة، درعا.	- ولكن القياس والمسح تم على أساس إنفاق 116/ألف ل.س شهر بما يزيد بنحو ثلاثة أضعاف عن متوسط الأجور البالغ 35/ألف ل.س شهر. - أعلى نسبة لانعدام الأمن الغذائي في محافظة حماه 53%، تلتها محافظة القنيطرة 46%، ثم محافظة حلب 36.6%.

رصد حالة الأمن الغذائي 2017:

المحافظة	غير آمن غذائياً	معرض لانعدام الأمن الغذائي	آمن غذائياً
دمشق	%16.5	%35.4	%48
حلب	%36.6	%37.6	%25.8
ريف دمشق	%24.7	%39.2	%36.1
حمص	%20.9	%38.8	%40.3
حماه	%53.4	%35.7	%11
اللاذقية	%22.5	%38.6	%38.9
الحسكة	%39.5	%32.5	%38
طرطوس	%23.9	%45.7	%30.4
درعا	%29.4	%38.1	%32.5
السويداء	%33.5	%44	%22.9
القنيطرة	%46.5	%33.3	%20.2
المجموع	%28.7	%38.1	%33.2

أسباب تراجع الأمن الغذائي2011-2018:

- وفرة الغذاء: تراجع الإنتاج الزراعي 18/مليون طن الى 13.5/مليون طن، تراجع المخزون الاستراتيجي من القمح والقطن، تراجع إمكانية الاستيراد نتيجة العقوبات، معوقات تسويق وتخزين وتوزيع، ضعف التسويق من مناطق الإنتاج الى مناطق الاستهلاك، عدم الأمان على الطرق.

- إمكانية الوصول: الفقر، استخدام الغذاء سلاح حرب، تراجع الإنفاق على الغذاء، تراجع الدخل نتيجة تدهور العملة، تراجع المستوى المعيشي، فقد الوظائف، ارتفاع الأسعار.

- استخدام الغذاء وسلامته: تراجع سلامة الأغذية لعدم توفر الطاقة للحفظ الآمن، طول فترة النقل على الطرقات، التصنيع بورشات بدل المعامل، غياب الرقابة الصحية وتوقف المخابر عن العمل، صعوبة توفير مياه شرب آمنة بالمناطق المدمرة، تخريب شبكات الصرف الصحي، ري المزروعات بمياه الصرف الصحي، الصحة العامة ومدى الاستفادة من الأغذية المصنعة بدون رقابة او المهربة أو المغشوشة.

- استقرار الغذاء واستدامته: ارتباط استقرار المتاح من الغذاء بالظروف الأمنية، توافر المخزون بأماكن لا يمكن الوصول اليها، استخدام الغذاء سلاح حرب، ارتباط نقل الإنتاج من مناطق الإنتاج ومناطق التخزين الى مناطق الاستهلاك بظروف الحرب وتوفر الأمان.

دور القطاع التعاوني خلال فترة النزاع:

- رغم النزاع استمرت الجمعيات بالعمل بحدود الإمكانيات المتاحة لها.
- تم خلال الفترة 2011-2017 تأسيس 18 جمعية فلاحية تعاونية جديدة وأصبح 5688 عام 2017.
- استمرت الجمعيات في تنفيذ مهامها مع عدم تحقيق العدالة في بعض الأحيان بين الجمعيات أو بين الأعضاء بسبب عدم قدرة الوصول او ؟!.
- صدر المرسوم التشريعي 41 لعام 2014 ليصبح قانون التنظيم الفلاحي 21 لعام 1974 منسجما مع الدستور السوري المعدل عام 2012.
- لم يتحقق الأمن الغذائي للفلاحين التعاونيين نتيجة تراجع انتاجهم وعدم تمكنهم من الحصول على حاجتهم من الغذاء بشكل دائم ومستقر وعدم قدرتهم على تخزين منتجاتهم وتراجع الدخل وتراجع المستوى المعيشي.
- لم يتمكن عدد كبير من الفلاحين التعاونيين من استثمار أراضيهم لأسباب أمنية.
- فقدت الحكومة قدرتها للاعتماد على القطاع التعاوني وسيلة لتنفيذ السياسات الزراعية الحكومية وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الواقع الراهن للاستثمار الزراعي في الجمعيات الفلاحية التعاوني:

الوحدة:%

السنوات	أراضي مزروعة فعلاً		أراضي سقي		أراضي بعل	
	تعاوني	خاص	تعاوني	خاص	تعاوني	خاص
2002	46.8	52.7	40.4	58.6	49.4	50.3
2006	42.4	57.6	42.1	57.9	42.5	57.5
2010	45	55	43.8	56.1	45.4	54.6
2017	50.9	49.1	71.6	28.4	44.8	55.2

- يلاحظ من الجدول ما يلي:

- زادت نسبة الأراضي المزروعة من الجمعيات الفلاحية التعاونية خلال فترة الحرب 5% مما كانت عليه قبل الحرب رغم تراجع قدرة لجنة المرسوم 17 عن توفير مستلزمات الإنتاج، كما زادت نسبة المساحة المروية خلال فترة الحرب 27.8% مما كانت عليه قبل الحرب، مما يدل على تفوق الفلاحين التعاونيين في القدرة على تأمين مستلزمات الإنتاج وهم أكثر استقرارا من الفلاحين غير التعاونيين، لاسيما أن المساحات المروية في القطاع الخاص تراجعت 27.7%.

برامج منفذة

في تسع سنوات من الحرب

للحد من تدهور الأمن الغذائي

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

- في عام 2004 تم تأسيس مشروع الإنذار المبكر للجفاف بالتعاون بين وزارة الزراعة ومنظمة الفاو.
- هدف المشروع وضع إطار علمي لمواجهة الجفاف على أسس علمية من خلال:

- وضع تطوير استراتيجية وطنية لإدارة الجفاف.

- اعتماد نظام الإنذار المبكر عن الجفاف ووضع مؤشرات الجفاف وأساليب جمع البيانات ومعالجتها.

- في عام 2010 تم تطوير المشروع نحو:

- مراقبة مؤشرات الجفاف وتقييم حالة الجفاف، واعلام الجهات المختصة بحالة الجفاف بوقت مبكر.

- تحديد المناطق والمجموعات السكانية المتأثرة بالجفاف وشدة التأثير لوضع برامج تنمية خاصة بها.

- تحديد الإجراءات المطلوبة لمواجهة الجفاف والتخفيف من آثاره والجهات المسؤولة عن التنفيذ.

- تطوير قواعد البيانات لتشمل بيانات مناخية، اقتصادية، اجتماعية.

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

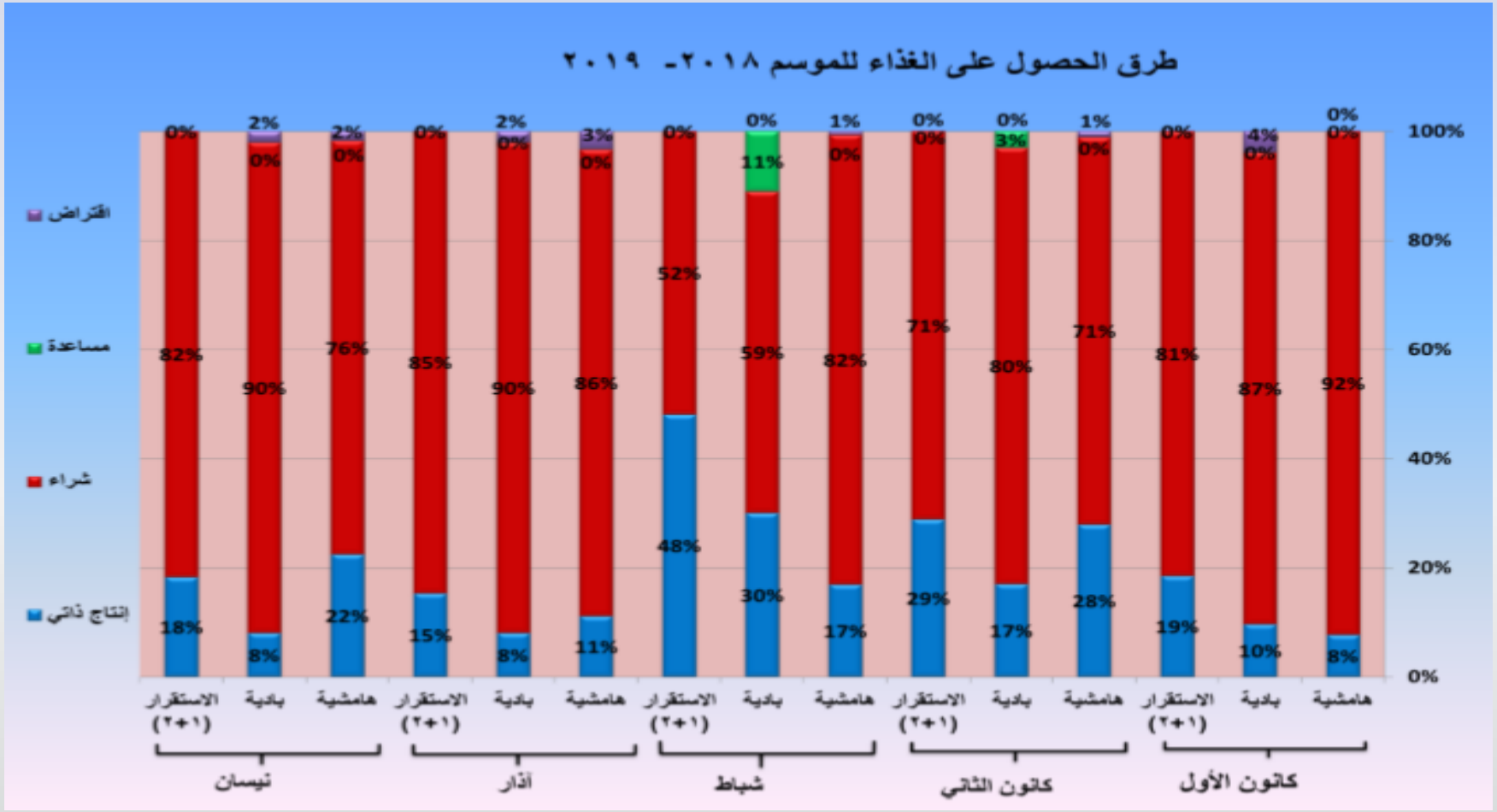

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

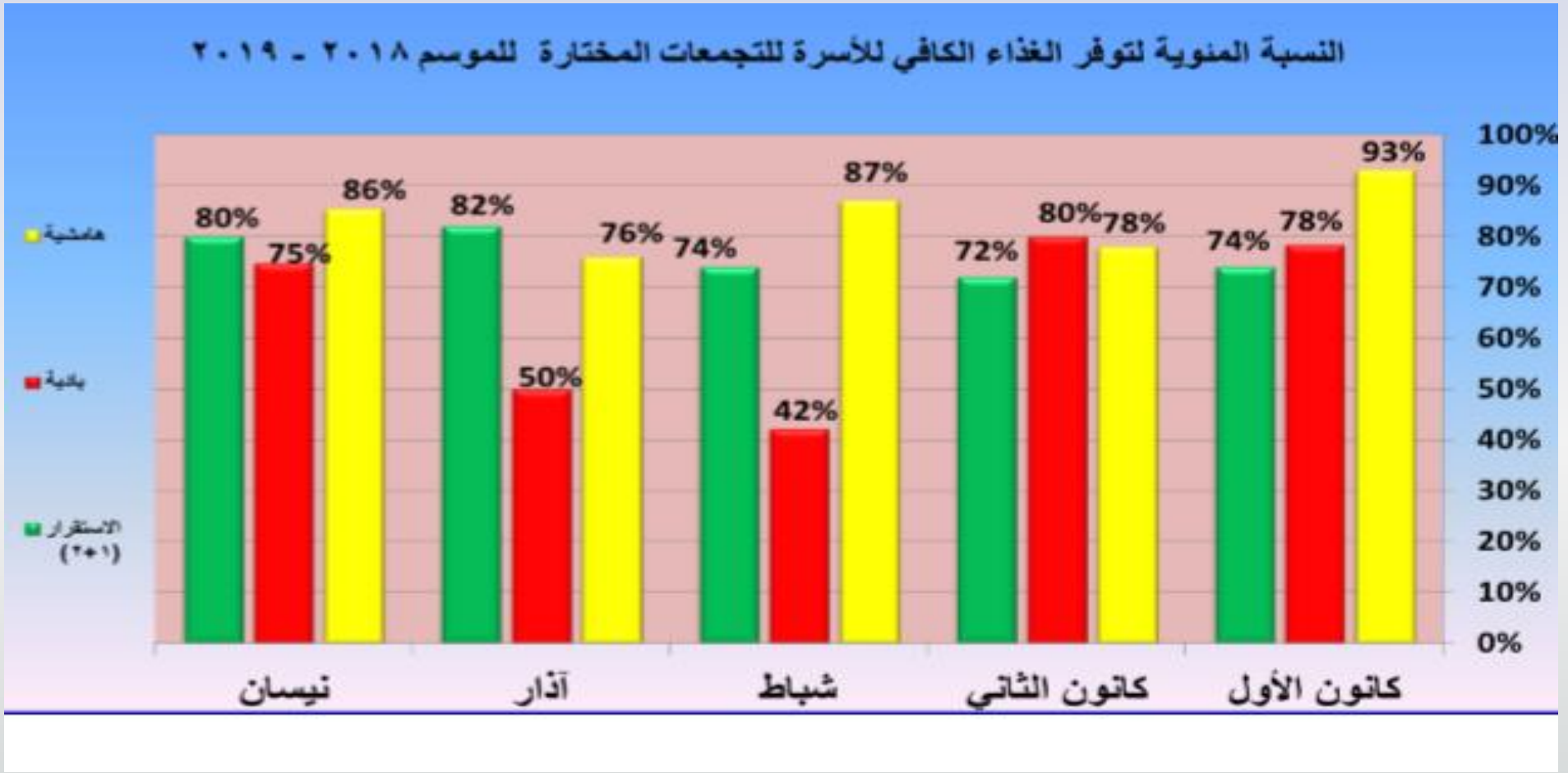

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

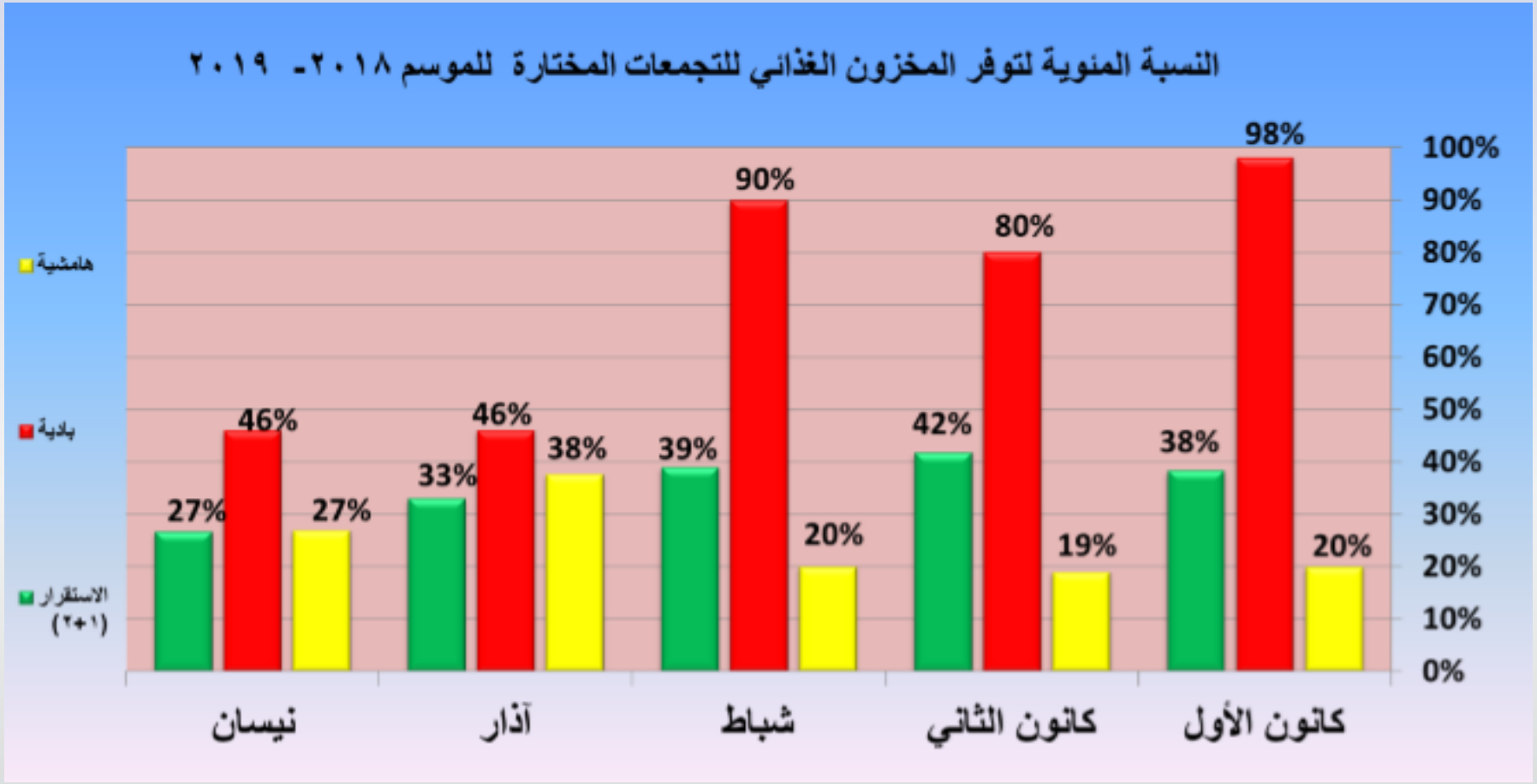

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

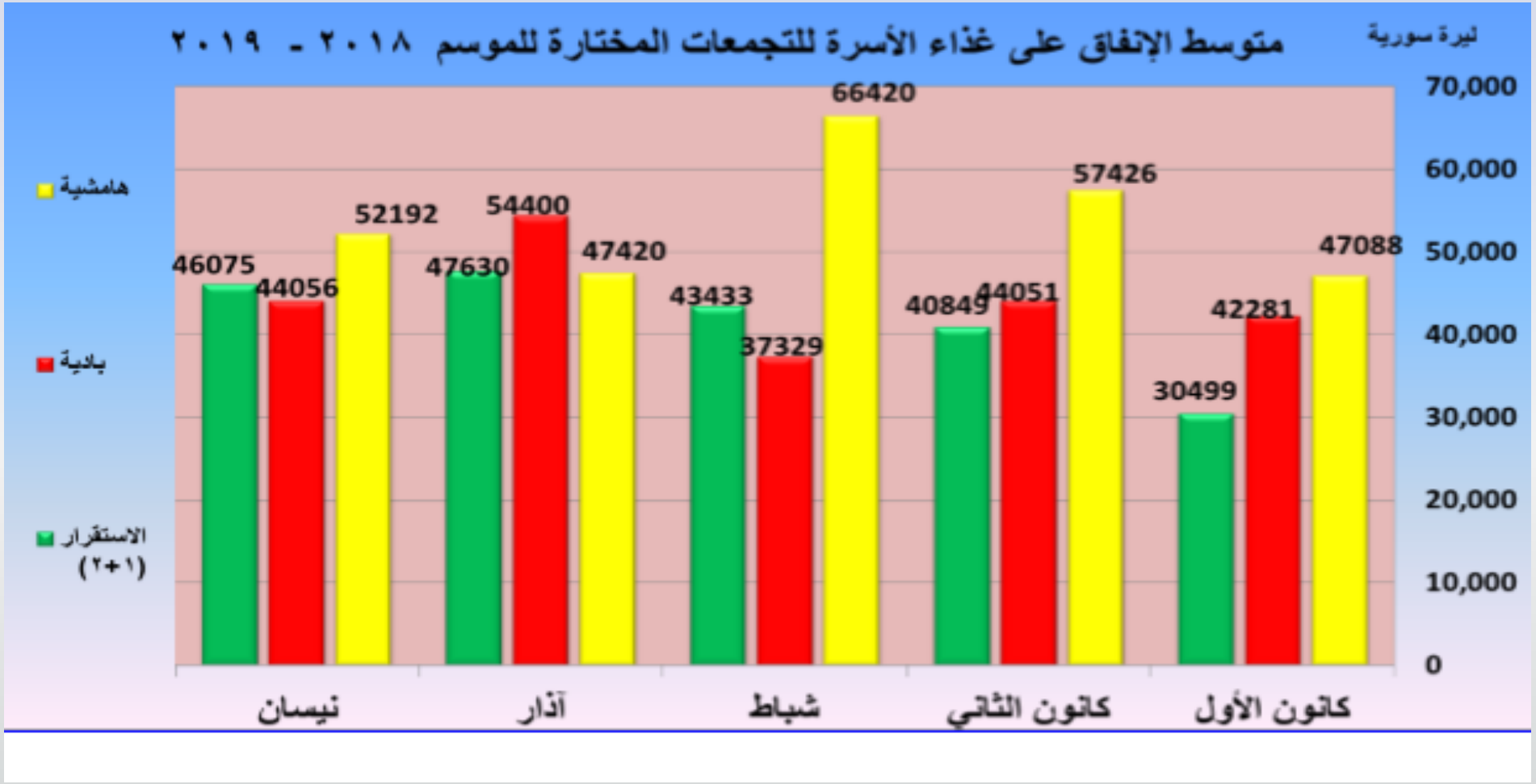

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

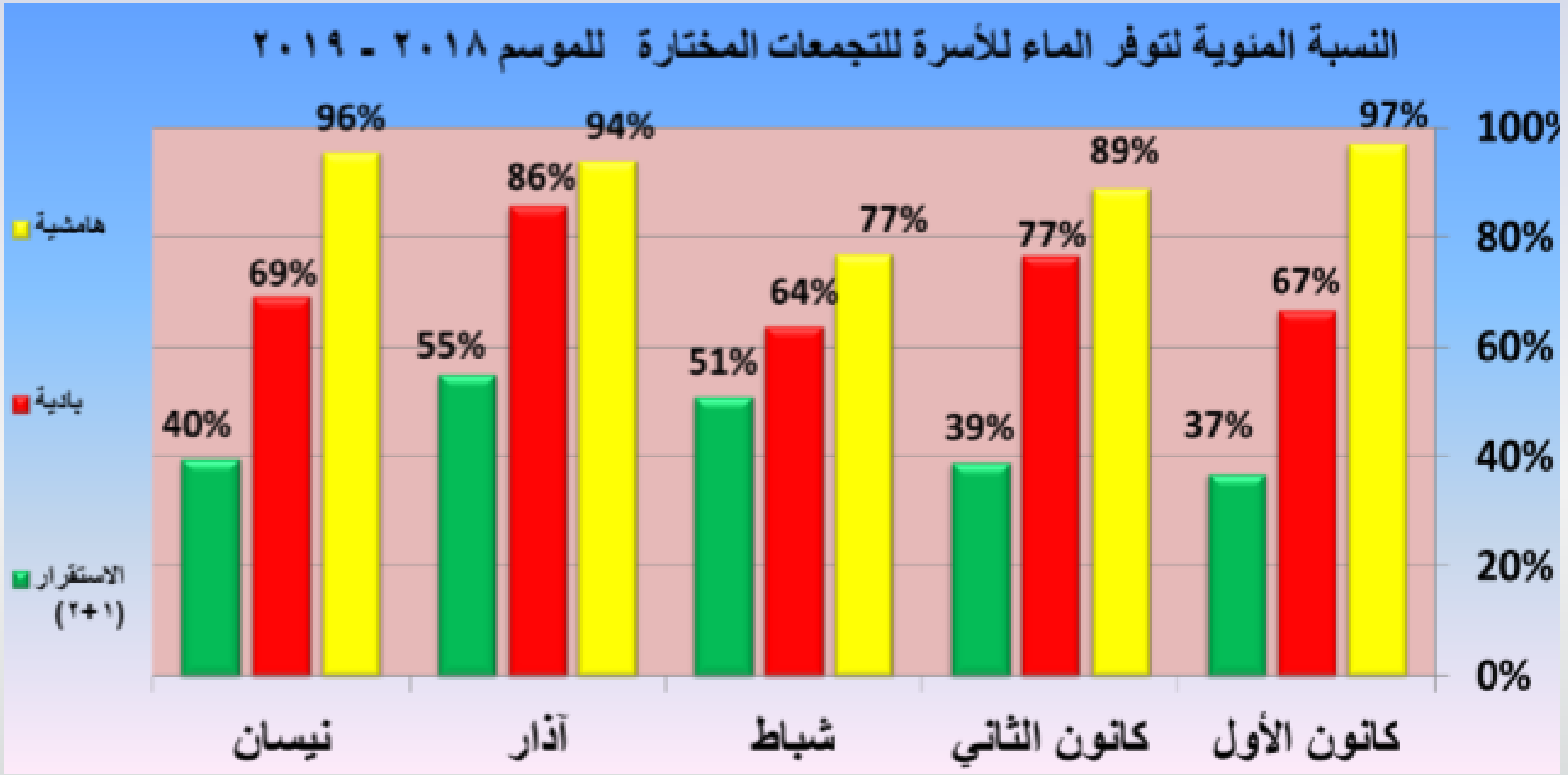

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

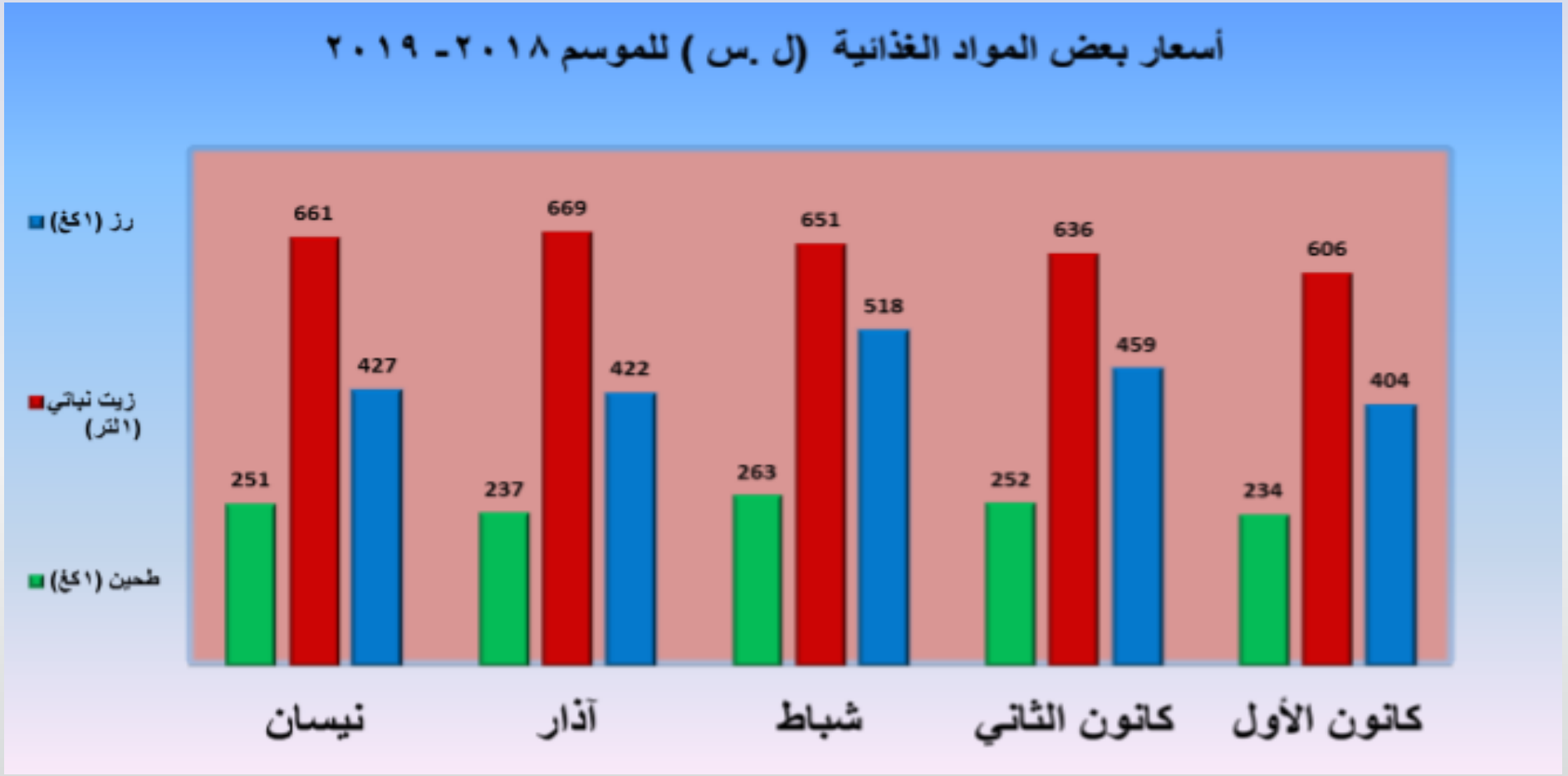

تعزيز القدرة التقنية على تقييم المناخ:

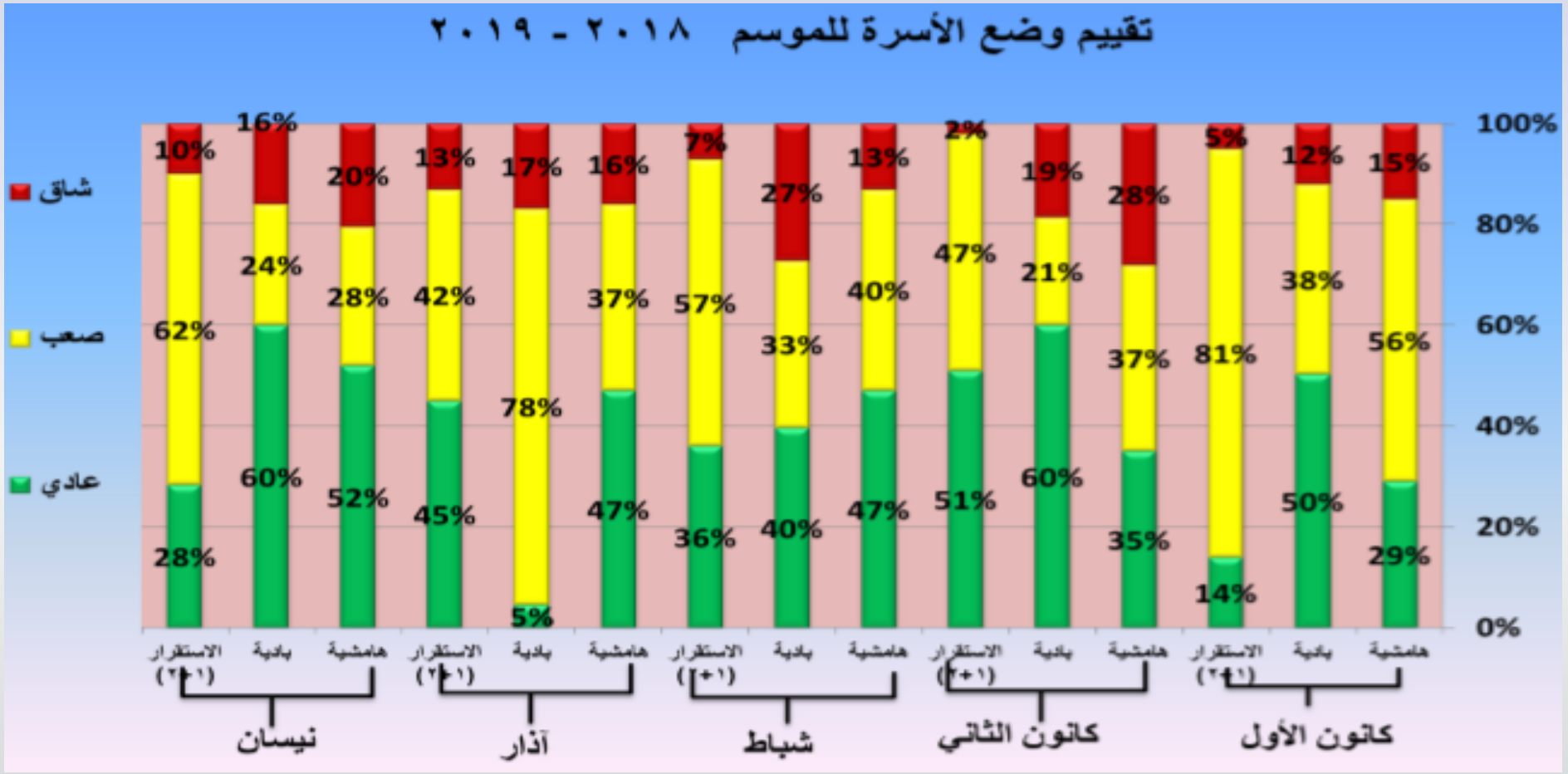

المنح المقدمة من برنامج الغذاء العالمي بالتعاون مع اتحاد الغرف الزراعية:

- بدأ المشروع عام 2015 بتسليم مزارعي البيوت المحمية في محافظة طرطوس بذار يكفي زراعة 0.5/دونم.
- في عامي 2017-2018 تم البدء بتنفيذ مشروع تحسين سبل العيش ويتضمن:

البيان	2017	2018	2019
عدد المستفيدين لزراعة 0.5/دونم	16302	10000	7700
نوع المنحة	بذور أو شتول خضار+ شبكة ري حديث بالتنقيط + 5/كغ سماد متوازن، مبيد حشري، مبيد فطري.		
المحافظات	حمص، حماه، اللاذقية، دمشق، السويداء، طرطوس، حلب، القنيطرة.	كافة المحافظات عدا الرقة والحسكة.	كافة المحافظات عدا الرقة والحسكة.
عدد المستفيدين من المنح الإنتاجية	40	200	485
عدد الوحدات	5	40	97
المحافظات المشمولة	حمص، حماه، اللاذقية، السويداء، ريف دمشق.	دمشق، السويداء، القنيطرة، طرطوس، حلب، حمص، حماه، اللاذقية.	دمشق، السويداء، القنيطرة، طرطوس، حمص، حماه، اللاذقية.
في عام 2019 تم إضافة 25 مستفيد تربية أسماك، 1790مستفيد تربية دجاج ومنح كل منهم 200 دجاجة و100/كغ علف بمناطق نقص مياه الري			

منح إنتاجية لزراعة الحدائق المنزلية لتنمية المرأة الريفية:

- بدأ المشروع عام 2015 بتسليم مزارعي البيوت المحمية في محافظة طرطوس بذار يكفي زراعة 0.5/دونم.
- الهدف من المشروع:
  - المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
  - تمكين المرأة الريفية اقتصادياً وزيادة دخلها.
  - زيادة الاكتفاء الذاتي لأسرة وتحسين مستواها الغذائي.
  - تحقيق قيمة مضافة من المنتجات الزراعية التي تنتجها الأسرة.
  - تحقيق استقرار السكان والحد من الهجرة.

- المستفيدين:
  - الأسر الأشد فقرا، ويتوفر لديها أرض تابعة للمنزل قابلة للزراعة، وتعطى الأولوية لأسر الشهداء والجرحى والنساء المعيلات.

منح إنتاجية لزراعة الحدائق المنزلية لتنمية المرأة الريفية:

- معايير اختيار القرى:

- أن يتوفر مصدر مائي وأن تكون أراضيها صالحة للزراعة.

- قرب القرية من مركز المحافظة لسهولة تسويق المنتجات.

- أن تكون من القرى الأشد فقراً.

- أن تكون ضمن المناطق الآمنة.

- مكونات المنحة:

- بذور خضار صيفية وشتوية، شبكة ري بالتنقيط.

- تدريب النساء على تصنيع الفائض من المنتجات، على مهارات التوضيب والتسويق.

- ربط المنتجات بأسواق منتجات المرأة الريفية في مراكز المحافظات.

مشروع تمكين المرأة اقتصادياً بتأسيس مشاريع أسرية للتصنيع الزراعي:

- منح النساء الريفيات المعيلين لأسرهم الراغبات بتأسيس مشاريع مولدة للدخل في التصنيع الزراعي قروض ميسرة وتدريب فني تقني والمساعدة على تسويق منتجاتهم.
- قيمة القرض تبدأ 500/ألف ل.س وتنتهي 1.5/مليون ل.س، بكفالات شخصية أو عقارية أو كفالة أصول المشروع، ويسدد القرض على مدار 3سنوات.
- أنواع المشاريع:
  - مشاريع زراعية نباتية وحيوانية.
  - مشاريع خدمية تعمل على بيع المنتجات الزراعية.
  - مشاريع حرفية.

مشروع مبادرة ريفية (منتجات المرأة الريفية من المزرعة الى السوق):

- هي برنامج عمل تنفيذي لوصول منتجات مشاريع النساء الريفيات من المزرعة إلى السوق بشكل مناسب ومطابق للمواصفات القياسية السورية ومعايير الجودة وسلامة الغذاء وقادر على التنافسية التسويقية مع الحفاظ على تقليدية وعراقة هذا المنتج وعلى الميزة النسبية المكانية له مع علامة تجارية خاصة به بما يحقق مزيد من الأرباح لمشاريع النساء الريفيات ويزيد دخل الاسر ويساهم في عملية التنمية أي تحقيق بعد ثلاثي التأثير في التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية ، الحد من الفقر ، التنمية الريفية.

- تم اختيار 16 نوع واعداد آليات تنظيم سلاسل الإنتاج والتسويق وتجاوز المشاكل والتحديات التي تواجه النساء الريفيات في تطبيقها.

مشروع التربية المنزلية للدجاج البياض:

- منح كل مرأة مستفيدة 50/ألف ليرة سورية قيم دجاج وأعلاف لازمة لها.
- عدد المستفيدين عام 2018 نحو 20/ألف أسرة بميزانية قدرها مليار ل.س، وكذلك لعام 2019.

كيف نعزز الأمن الغذائي والمائي استناداً لنتائج المبادرة وربطها بالتنمية المستدامة:

- وضع خطة استجابة للعوامل المناخية التي أثرت على الإنتاج الزراعي على المدى القصير
- تنمية القوى البشرية بالتدريب والتأهيل الفني والمهني، وتمكين الشباب والمرأة الريفية كعضو رئيسي في المجتمع الريفي.
- إعادة صياغة العلاقات الإنتاجية نحو الأفضل، وتطوير النظام التعاوني.
- تطوير القوى الميكانيكية الزراعية والصناعية الزراعية.
- خدمات مالية نوعية تخصصية من التمويل والدعم والتأمين الزراعي والتعويض عن الأضرار الناجمة عن الكوارث والتغيرات المناخية.
- تشجيع مشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- معالجة الفجوات في سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية وتنظيم التسويق الزراعي.

كيف نعزز الأمن الغذائي والمائي استناداً لنتائج المبادرة وربطها بالتنمية المستدامة:

- إعادة تأهيل القطاع الزراعي من خلال إعادة تأهيل الأراضي القابلة للزراعة التي تعرضت للضرر نتيجة العمليات القتالية من خلال ادراجها ضمن خطة زراعية خاصة تأخذ بعين الاعتبار الآثار التدميرية نتيجة الحرب.

- إعادة تأهيل أنظمة الري والسدود والآبار الجوفية والارتوازية المتضررة، واستئناف العمل بمشاريع الري.

- توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والاعلاف للمنتجين الزراعيين وإعادة تأهيل المنشآت الزراعية والصناعية الزراعية المتضررة.

- مراجعة السياسات الزراعية التي انتهجتها الحكومة وإعادة تفعيل عمل صندوق الدعم الزراعي بهدف المساعدة على تنفيذ السياسات الزراعية والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي ورفع الكفاءة الاقتصادية للإنتاج وتعزيز قدرات المزارعين وتحسين شروط معيشتهم لتحقيق استدامة للأمن الغذائي.

رأي حول المخرجات التي توصل اليها المشروع ضمن العروض المقدمة في ورشة العمل:

- قوة المشروع في مشاركة كافة الدول العربية الموجودة في الإقليم لأن مشاكل الأمن الغذائي إقليمية وطنية محلية.
- على المستوى الوطني لابد من التمييز في رصد المؤشرات بين المناطق الحضرية والريفية وقد يكون للمستوى الأدنى الى المناطق الهشة.
- الفقر والأمية الأبجدية والمعرفية والمهنية من أهم عوامل فقد الأمن الغذائي، إلا أن الأمن والأمان أصبحا من أهم العوامل أيضاً.
- أصبحت السيادة الغذائية مطلباً مهماً لأنه مفهوم متعدد الأبعاد لدعم ومكافحة الجوع، وتحقيق التوازن الغذائي، ووجود السيادة المجتمعية على الإنتاج والتوزيع واستخدام الأراضي وملكيتها.
- لابد من الاهتمام الى البادية والغابات والأصول الوراثية النباتية والحيوانية في صلب البرنامج لأن لها أثر مباشر على الأمن الغذائي.
- تكيف السكان سواء كان مستهلكاً أم منتجاً بدون برامج موازية للحل تؤدي الى كوارث.

رأي حول المخرجات التي توصل اليها المشروع ضمن العروض المقدمة في ورشة العمل:

- الزراعة في بلادنا تحتاج الى الدعم بشكل مؤكد، وما يتم طرحه حول الغاء الدعم سيؤدي الى تعظيم الكوارث البيئية وعدم التمكن من تطبيق البرامج المخططة لمواجهة أثر التغيرات المناخية وعوامل تراجع الأمن الغائي، ويجب أن يستمر الدعم الزراعي وتوفير سبل تحقيق العدالة بين المستفيدين وأن لا يكون شاملاً بل محدداً مكانياً وزمنياً لتحقيق هدف محدد.

- لدينا:

  - البرنامج الوطني للأمن الغذائي.
  - برنامج الأمن المائي.
  - استراتيجية وطنية لمواجهة أثر التغيرات المناخية.
  - برامج ومشاريع لتمكين المرأة والشباب.
  - مشروع مراقبة الجفاف.
  - تقرير دوري لمراقبة مؤشرات الفقر.

رأي حول المخرجات التي توصل اليها المشروع ضمن العروض المقدمة في ورشة العمل:

من مقومات النجاح:

التشاركية مع المجتمع المحلي في التخطيط والتنفيذ والتقييم	بيئة جاذبة للاستثمارات.
تنوع نشاطات اقتصادية في المناطق الهشة زراعياً	برامج متخصصة للشباب والنساء للتمكين
عدم استخدام الغذاء سلاح بين الدول.	تنظيم سلاسل القيمة للمنتجات الزراعية
اتاحة مستلزمات انتاج آمنة بيئياً	تسخير الفكر الإنساني لخدمة البيئة والمجتمع
تطوير آليات الوصول للمستهدفين	استقرار الفنيين القائمين على تنفيذ البرنامج
عدالة توزيع الموارد بين الفئات المستفيدة من الموارد	تأهيل مهني نوعي.
تعاونيات زراعية فاعلة.	التحفيز والدعم الموجه.
الاستقرار الأمني.	تأهيل مهني وارشاد مستمر.

دمتم بخیر

تحديات التنمية

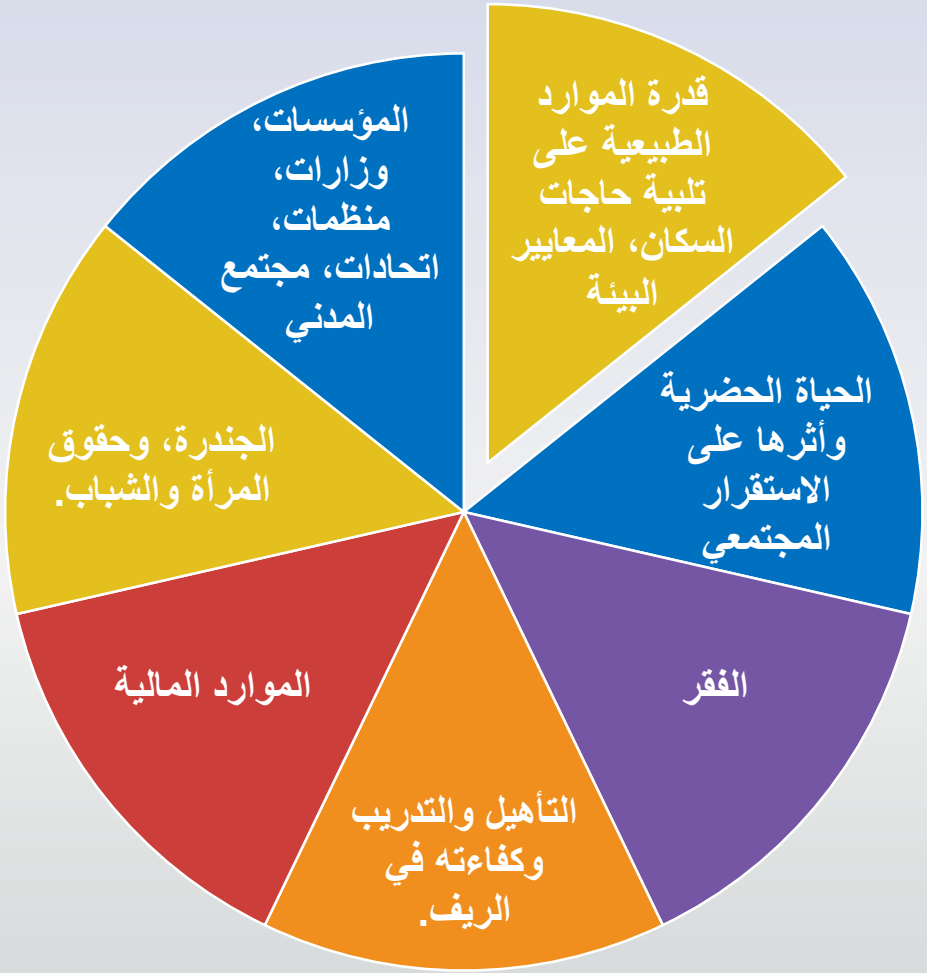

سياسات وبرامج لتحقيق التنمية

- إدارة رشيدة للموارد
- تدريب وتأهيل مهني وفكري
- ارشاد زراعي تعليمي مستدام
- تخفيض مستوى الفقر
- تنمية متوازنة
- مؤسسات متطورة اداريا وفكريا
- حقوق المرأة والشباب
- التشاركية
- موارد مالية مصارف تنمية
- إرادة وقدرة على التطبيق